المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقاً لميثاق الأمم المتحدة[١٠٩] :

٥ ـ **تشجع مرة أخرى** الجهود المبذولة من أجل تكثيف التعاون بأشكاله الموجودة وتشجيع قيام أشكال جديدة منه في مختلف الميادين ، وخصوصاً تلك التي تستهدف تخفيف التوتر وتعزيز الثقة والأمن في المنطقة :

٦ ـ **تجدد دعوتها** للأمين العام إلى أن يولي الاهتمام الواجب لمسألة السلم والأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط ، وأن يسدي المشورة والمساعدة للجهود المتضافرة التي تبذلها بلدان منطقة البحر الأبيض المتوسط في سبيل تعزيز السلم والأمن والتعاون في المنطقة ، إذا طُلب إليه ذلك :

٧ ـ **تدعو** الدول الأعضاء في المنظمات الإقليمية المعنية إلى أن تزوّد الأمين العام بالدعم وأن تقدم إليه أفكاراً ومقترحات محددة بشأن إمكان مساهمتها في تعزيز السلم والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط :

٨ ـ **ترجو** من الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية والأربعين ، من واقع كافة الردود الواردة والإخطارات المقدمة تنفيذاً لهذا القرار ، ومع مراعاة المناقشة التي جرت بشأن هذه المسألة خلال دورتها الحادية والأربعين ، تقريراً مستكملاً عن تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط :

٩ ـ **تقرر** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثانية والأربعين البند المعنون « تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط » .

الجلسة العامة ٩٦
٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦

٤١/٩٠ ـ استعراض تنفيذ الإعلان الخاص بتعزيز الأمن الدولي

إن الجمعية العامة ،

وقد نظرت في البند المعنون « استعراض تنفيذ الإعلان الخاص بتعزيز الأمن الدولي » ،

وإذ تلاحظ مع القلق أن أحكام الإعلان الخاص بتعزيز الأمن الدولي[١١٢] لم تنفذ على النحو الكامل ،

وإذ تشير إلى واجب الدول بعدم التدخل في الشؤون الداخلية أو الخارجية لأي دولة ، وفقاً لمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه ،

وإذ تشير إلى إعلان مبادىء القانون الدولي المتصلة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقاً لميثاق الأمم المتحدة[١٠٩] ، وإعلان عدم جواز التدخل بجميع أنواعه في الشؤون الداخلية للدول[١١٣] ، وإعلان مانيلا بشأن تسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية[١١٤] ،

وإذ يساورها عميق القلق لتصعيد سباق التسلح إلى مستويات جديدة ، ولاسيما في مجال الأسلحة النووية ، وخطر اتساع نطاقه ليشمل الفضاء الخارجي ، ولسياسة التنافس على مجالات النفوذ والسيطرة والاستغلال ، ولتزايد اللجوء إلى استعمال القوة أو التهديد باستعمالها ، والتدخل العسكري بجميع أنواعه ، والعدوان والاحتلال الأجنبي ، ولتكثيف وتوسيع نطاق وتواتر المناورات والأنشطة العسكرية الأخرى ، ولتفاقم الأزمات القائمة في العالم ، ولاستمرار انتهاك استقلال البلدان وسيادتها وسلامتها الإقليمية ، ولإنكار حق تقرير المصير على الشعوب الواقعة تحت الاحتلال الاستعماري والأجنبي ، ولمحاولات تصوير كفاح الشعوب في سبيل الاستقلال والكرامة الإنسانية تصويراً خاطئاً على أنه يقع في سياق المجابهة بين الشرق والغرب ، مما يؤدي إلى حرمانها من حق تقرير المصير ، وتحديد مصيرها بنفسها ، وتحقيق تطلعاتها المشروعة ، ولاستمرار بقاء الاستعمار والعنصرية والفصل العنصري الذي يدعمه الاستعمال المتزايد للقوة العسكرية ، ولعدم إيجاد حلول للأزمة الاقتصادية في العالم التي تشكل أساسها مشاكل أعمق ذات طابع هيكلي ، تعقدت بعوامل الدورة الاقتصادية وزادت من تفاقم حالات عدم المساواة والظلم في العلاقات الاقتصادية الدولية ، مما يشكل في مجموعه تهديدا خطيرا للسلم والأمن العالميين ،

وإذ تدرك تزايد الترابط بين الدول وحقيقة عدم وجود بديل في عالم اليوم لسياسة التعايش السلمي والانفراج والتعاون بين الدول على أساس المساواة ، بصرف النظر عن قوتها الاقتصادية أو العسكرية ، أو أنظمتها السياسية والاجتماعية ، أو حجمها وموقعها الجغرافي ،

واقتناعاً منها بأن إيجاد حل شامل عادل للمشاكل الدولية الملحة ، مثل تحقيق السلم والأمن ، ونزع السلاح والتنمية ،

---

(١١٢) القرار ٢٧٣٤ (د ـ ٢٥) .

(١١٣) القرار ١٠٣/٣٦ ، المرفق .

(١١٤) القرار ١٠/٣٧ ، المرفق .

لا يمكن كفالته إلا عن طريق المفاوضات التي تستند إلى مبادىء ميثاق الأمم المتحدة ، وتشترك فيها جميع البلدان على قدم المساواة ،

وإذ تعيد تأكيد دور الأمم المتحدة بوصفها محفلاً لا غنى عنه لإجراء المفاوضات والوصول إلى اتفاقات بشأن التدابير الرامية إلى تشجيع وتعزيز السلم والأمن الدوليين ،

وإذ تؤكد ضرورة قيام الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة المسؤولة عن صيانة السلم والأمن ، وبصفة خاصة مجلس الأمن ، بالإسهام على نحو أكثر فعالية في تعزيز السلم والأمن الدوليين بالتماس حلول لما في العالم من مشاكل وأزمات لم تحل بعد ،

١ ـ **تكرر تأكيد** صحة الإعلان الخاص بتعزيز الأمن الدولي ، وتطلب إلى جميع الدول الإسهام بفعالية في تنفيذه ؛

٢ ـ **تحث مرة أخرى** جميع الدول على التقيد بدقة ، في علاقاتها الدولية ، بالتزامها بميثاق الأمم المتحدة وعلى القيام ، تحقيقاً لهذه الغاية بما يلي :

(أ) الامتناع عن استعمال القوة أو التهديد باستعمالها ، أو التدخل بجميع أنواعه ، أو العدوان ، أو الاحتلال الأجنبي والسيطرة الاستعمارية ، أو اتخاذ تدابير للإكراه السياسي والاقتصادي تؤدي إلى انتهاك سيادة الدول الأخرى وسلامتها الإقليمية واستقلالها وأمنها ، وكذلك السيادة الدائمة للشعوب على مواردها الطبيعية ؛

(ب) الامتناع عن تأييد أو تشجيع أي من هذه الأعمال لأي سبب كان ، ورفض الحالات التي تنشأ نتيجة لأي عمل من هذه الأعمال وعدم الاعتراف بها ؛

٣ ـ **تطلب** إلى جميع الدول ، ولاسيما الدول الحائزة للأسلحة النووية وغيرها من الدول ذات الأهمية العسكرية ، أن تتخذ خطوات فورية رامية إلى ما يلي :

(أ) تعزيز نظام الأمن الجماعي واستعماله بفعالية على النحو المتوخى في الميثاق ؛

(ب) الوقف الفعلي لسباق التسلح وتحقيق نزع السلاح العام الكامل في ظل مراقبة دولية فعّالة ، وتحقيقاً لهذه الغاية ، البدء في مفاوضات جادة وهادفة وفعّالة بغية تنفيذ التوصيات والمقررات الواردة في الوثيقة الختامية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية العاشرة[٩] ، والنهوض بالمهام ذات الأولوية المدرجة في برنامج عملها والمبينة في الجزء الثالث من الوثيقة الختامية ؛

٤ ـ **تدعو** جميع الدول ، ولاسيما الدول العسكرية الرئيسية والدول الأعضاء في الأحلاف العسكرية ، إلى الامتناع ، خصوصاً في الحالات الحرجة وفي مناطق الأزمات ، عن الأعمال التي تتم في سياق المجابهة بين الشرق والغرب وتستخدم كوسيلة لممارسة الضغط على الدول والمناطق الأخرى وتهديدها وزعزعة استقرارها ، بما في ذلك الأنشطة والمناورات العسكرية ؛

٥ ـ **تعرب عن اقتناعها** بأنه ينبغي تشجيع فك الاشتباك العسكري تدريجياً بين الدول الكبرى وتحالفاتها العسكرية في مختلف أنحاء العالم ؛

٦ ـ **تحث** جميع الدول ، ولاسيما الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن ، على اتخاذ جميع التدابير اللازمة للحيلولة دون زيادة تدهور الحالة الدولية ، وعلى القيام ، تحقيقاً لهذه الغاية ، بما يلي :

(أ) السعي ، عن طريق استعمال الوسائل المنصوص عليها في الميثاق على نحو أكثر فعالية ، إلى تسوية المنازعات بالوسائل السلمية وإزالة بؤر الأزمات والتوتر التي تشكل تهديداً للسلم والأمن الدوليين ؛

(ب) الشروع دون إبطاء في النظر بطريقة شاملة في طرق ووسائل تحقيق إنعاش الاقتصاد العالمي وإعادة تشكيل العلاقات الاقتصادية الدولية ، وذلك في إطار المفاوضات الشاملة بهدف إقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد ؛

(ج) تشجيع التعجيل بتحقيق التنمية الاقتصادية في البلدان النامية ، لاسيما أقلها نمواً ؛

(د) التنفيذ العاجل للتدابير المتفق عليها لتحسين الحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا ، والناجمة ، في جملة أمور ، عن استمرار قسوة العوامل المناخية ؛

٧ ـ **تؤكد** على الدور الذي تقوم به الأمم المتحدة في صيانة السلم والأمن وفي التنمية والتقدم الاقتصادي والاجتماعي لصالح البشرية كلها ؛

٨ ـ **تؤكد** أن ثمة حاجة ملحة لتعزيز فعالية مجلس الأمن في مجال اضطلاعه بدوره الرئيسي المتعلق بحفظ السلم والأمن الدوليين ، وتعزيز سلطة المجلس وقدرته على الإنفاذ ، وفقاً للميثاق ؛

٩ ـ **تؤكد** على أنه ينبغي لمجلس الأمن أن ينظر في عقد جلسات دورية في حالات محددة للنظر في المشاكل والأزمات المعلقة واستعراضها ، مما يمكّن المجلس من القيام بدور أكثر نشاطاً في منع نشوب منازعات ؛

١٠ ـ **تكرر تأكيد** ضرورة قيام مجلس الأمن ، لاسيما أعضائه الدائمين ، بضمان التنفيذ الفعّال لمقرراته عملاً بأحكام الميثاق ذات الصلة ؛

١١ ـ **ترى** أن احترام وتعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية في جوانبها المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، من ناحية ، وتعزيز السلم والأمن الدوليين ، من ناحية أخرى ، يعزز كل منهما الآخر ؛

١٢ ـ **تؤكد من جديد** شرعية كفاح الشعوب الواقعة تحت سيطرة الاستعمار أو الاحتلال الأجنبي أو الأنظمة العنصرية ، وحقها غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال ، وتحث الدول الأعضاء على زيادة تأييدها لها وتضامنها معها ومع حركات تحريرها الوطني ، وعلى اتخاذ تدابير عاجلة وفعّالة لسرعة إكمال تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة[٩٧] والقضاء نهائياً على الاستعمار والعنصرية والفصل العنصري ؛

١٣ ـ **تطلب** إلى جميع الدول ، ولاسيما أعضاء مجلس الأمن ، أن تتخذ تدابير مناسبة فعّالة لتشجيع تحقيق هدف جعل افريقيا منطقة لا نووية ، من أجل تلافي ما تمثله القدرة النووية لجنوب افريقيا من خطر شديد على الدول الافريقية ، وخاصة دول خط المواجهة ، وكذلك على السلم والأمن الدوليين ؛

١٤ ـ **ترحب** باستمرار العملية الجارية في إطار مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا بالاختتام الناجح لمؤتمر ستكهولم المعني بتدابير بناء الثقة والأمن ونزع السلاح في أوروبا ؛

١٥ ـ **تؤكد من جديد** أن إضفاء الطابع الديمقراطي على العلاقات الدولية ضرورة حتمية ، تمكّن ، في إطار ظروف الترابط ، من تحقيق التنمية والاستقلال الكاملين لجميع الدول ، فضلاً عن إحلال الأمن الحقيقي ، والسلم والتعاون في العالم ، وتؤكد إيمانها الراسخ بأن الأمم المتحدة تتيح أفضل إطار لتعزيز تلك الغايات ؛

١٦ ـ **تدعو** الدول الأعضاء إلى تقديم آرائها بشأن مسألة تنفيذ الإعلان الخاص بتعزيز الأمن الدولي ، وترجو من الأمين العام أن يقدم تقريراً إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية والأربعين ، على أساس الردود الواردة ؛

١٧ ـ **تقرر** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثانية والأربعين البند المعنون « استعراض تنفيذ الإعلان الخاص بتعزيز الأمن الدولي » .

الجلسة العامة ٩٦
٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦

٩١/٤١ ـ الحاجة إلى إجراء حوار سياسي بقصد إحراز تقدم نحو تحسين الحالة الدولية

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى الالتزام الجماعي بمقاصد ومبادىء ميثاق الأمم المتحدة وحل المشاكل الدولية بواسطة الحوار ، والتفاوض ، والتعاون وهو ما أكدته الدول الأعضاء مجدداً بمناسبة الذكرى السنوية الأربعين لإنشاء المنظمة لاسيما أثناء الجلسة الخاصة التي عقدها مجلس الأمن في ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٨٥ ،

وإذ تلاحظ مع الارتياح استئناف الحوار بين زعيمي اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة الأمريكية ، وإذ تأمل ألاّ تألو الدولتان جهداً للتوصل إلى اتفاقات بشأن وقف سباق التسلح النووي ، وتخفيض ترسانات أسلحتهما النووية تخفيضاً جذرياً ، ونزع السلاح النووي ، ومنع وقوع سباق للتسلح في الفضاء الخارجي ،

وإذ يساورها بالغ القلق من جرّاء تصاعد سباق التسلح ، لاسيما في ميدان الأسلحة النووية ، وخطر امتداده إلى الفضاء الخارجي ، وزيادة اللجوء إلى التهديد باستعمال القوة أو استعمالها في الشؤون الدولية ، من خلال التدخل العسكري والعدوان ، وانتشار حالات التوتر والمنازعات ، وحرمان الشعوب من حقها في تقرير المصير ، واستمرار بقاء الاستعمار والعنصرية والفصل العنصري ،

وإذ يساورها القلق أيضاً لعدم إحراز تقدم في حل المشاكل العالمية مثل إقامة علاقات اقتصادية دولية منصفة ، وحماية البيئة ، والقضاء على الجوع ، والفقر ، والاستغلال ،

وإذ تدرك أن السلم والأمن لن يتحققا في العصر النووي وعصر الفضاء عن طريق المجابهة ، بل يتحققان ببذل جهود سياسية جماعية ، وفي ظل أدنى مستوى ممكن من التسلح ،

وإذ ترحب بالإدراك المتزايد بأن الحوار والتفاوض أمران حتميان لتحسين العلاقات الدولية ، وتوليد جو من الثقة ، وحل القضايا العالمية التي تواجه البشرية ،

١ ـ **تطلب** إلى الدول بذل جهد مستمر لمراعاة الأحكام المبينة في ميثاق الأمم المتحدة مراعاة تامة من أجل تعزيز السلم والأمن الدوليين ؛

٢ ـ **تدعو** تحقيقاً لهذه الغاية ، إلى مواصلة الحوار والمفاوضات السياسية بحسن نية ، مع مراعاة المصالح المشروعة لكافة الدول وفقاً للمبادىء ذات الصلة من الميثاق وانطلاقاً من رغبة مخلصة في تحقيق نتائج ؛

٣ ـ **تناشد** جميع الدول الأعضاء تعزيز دور الأمم المتحدة كمحفل لإجراء الحوار والمفاوضات السياسية لحفظ السلم ، وتعزيز الأمن الدولي ، ودعم الحد من التسلح ونزع السلاح في إطار تحقق فعّال ، وإقامة علاقات اقتصادية دولية منصفة ، وإعمال